

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقدِّمةُ النَّاطِمِ

١- الحمدُ لله الذي قدَّ جمعاً
إلى تدبُّرِ الكتابِ المحكِّمِ
صَلَّى وَسَلَّم على مَنْ بَيْنَا
وبعدَ ذا ؛ فهناك بالتَّحريرِ
لشيخِ الإسلامِ ، ومنها ما حُذِفَ
سَمَّيْتُهُ بـ "تُحْفَةُ التَّحْرِيرِ"
والله أسألُ قبُولَ الْعَمَلِ
ونفعَهُ لِكُلِّ قَارِئٍ وَلِيٍّ

في ذِكْرِهِ كُلِّ الْعُلُومِ ودَعَا
لأنَّهُ يَهْدِي لِدِينِ قَيِّمٍ
بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ مُرَادُهُ لَنَا
نَظْمُ المَقْدِّمةِ في التَّفْسِيرِ
لكونِهِ اسْتِغْنَى عَنْهُ إِذْ عُرِفَ
مِنَ المَقْدِّمةِ في التَّفْسِيرِ
مُقَدِّمةً

وحاجةُ الأُمَّةِ للتَّعبِيرِ
وهذه قِوَاهُ مُختَصِّرةٌ
شديدةٌ ؛ فاحتِجَ للتَّحْرِيرِ
لَعَنَهُ مِنَ السَّامِينَ مَظْهَرَةٌ

الفصلُ الأوَّلُ : بيانُ النَّبِيِّ ﷺ معاني القرآنِ لأُمَّتِهِ

١- بيانهُ ﷺ لألفاظِ القرآنِ ومعانيه

١٠- يجبُ أن يُعْلَمَ أنَّ المِصْطَفَى
يَبْنِي معنى الذِّكْرِ مِنْ دُونِ خَفَا

تُحْفَةُ النَّحْرِيرِ من مُقدِّمةِ التَّفْسِيرِ

نَظْمُ " مُقدِّمةِ في أُصُولِ التَّفْسِيرِ " لشيخِ الإسلامِ ابنِ تَيْمِيَّةَ

نَظْمُ الشَّيْخِ

محمد حماد بن أحمد بن سيدي الجكني الشنقيطي

حفظه الله تعالى

كَمَا لِأَلْفَاظِ الْكِتَابِ بَيِّنًا وَ(لِتُبَيِّنَ) ^(١) لِذَا تَضَمَّنَا

٢- اهْتِمَامُ الصَّحَابَةِ ﷺ بِتَعْلُمِ الْقُرْآنِ

وَالصَّحْبُ إِنْ عَشَرًا مِنْ الْأَيِّ رَوَوْا فَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ مِنْهَا قَدْ حَوَوْا ^(٢)
لِذَا يَطُولُ الْخَفْظُ مِنْهُمْ ، وَالرَّجُلُ إِنْ حَفِظَ (الْعَمَامَتَيْنِ) ^(٣) سَيَجْلُ
وَبِالتَّدْبِيرِ الْكِتَابُ أَمْرًا وَهُوَ بِدُونِ الْفَهْمِ مِمَّا عَسُرَا
إِذَا لَا تَدْبِيرَ بِدُونِ فَهْمٍ وَكُلُّ لَفْظٍ وَارِدٍ لِلْفَهْمِ

٣- قِلَّةُ النَّزَاعِ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ﷺ فِي التَّفْسِيرِ

لِذَا نَزَاعُ الصَّحْبِ فِي التَّفْسِيرِ قَلَّ كَمَا يَلِيهِمْ فِي الْخَيْرِ
وَالْعَصْرِ كُلِّمَا يَكُونُ أَشْرَفًا فَالْاِخْتِلَافُ غَالِبًا فِيهِ انْتَفَى

٤- تَلَقَّى بَعْضُ التَّابِعِينَ جَمِيعَ التَّفْسِيرِ عَنِ الصَّحَابَةِ ، وَاجْتِهَادُهُمْ فِي بَعْضِهِ

وَالَّتَّابِعُونَ مِنْهُمْ مَنْ تَقَلَّا جَمِيعَهُ عَنْ صَحْبٍ أَشْرَفِ الْمَلَا
مِثْلُ مُجَاهِدٍ عَنِ الْحَبَرِ السَّرِيِّ وَمَنْهُ مَا قَدْ فَسَّرُوا بِالنَّظَرِ

(١) قوله تعالى : " وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ " [النحل : ٤٤] .

(٢) أخرجه الطبري (٨٠/١) عن ابن مسعود قال : " كَانَ الرَّجُلُ مِنْهَا إِذَا تَعَلَّمَ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَجَاوِزْهُنَّ حَتَّى يَعْرِفَ مَعَانِيَهُنَّ ، وَالْعَمَلُ بِهِنَّ " .

وأخرج عن أبي عبد الرحمن السلمي قال : " حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرَأُونَ : أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَقْرِئُونَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يَخْلُفُوهَا حَتَّى يَعْمَلُوا بِمَا فِيهَا مِنَ الْعَمَلِ ، فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعَمَلَ جَمِيعًا " . صححه إسنادهما الشيخ أحمد شاكر .

(٣) الغمامتان : البقرة وآل عمران ، وهذا اللفظ في الصحيح : " كَانَهُمَا غَمَامَتَانِ أَوْ غَيَابَتَانِ " قَالَ أَنَسٌ : " كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ جَلَّ فِي أَعْيُنِنَا " .

الفصل الثاني :

أنواع الاختلاف بين السلف في التفسير

١- النوع الأول

٢٠- هَذَا ، وَمَرَجِعُ اخْتِلَافِ السَّلَفِ فِيهِ إِلَى خُلْفِ تَنَوُّعِ يَفِي
وَذَلِكَ صِنْفَانِ : فَصِنْفٌ عَبْرًا كُلُّ بِمَعْنَى فِي الَّذِي قَدْ فَسَّرَا
مَعَ اتِّحَادٍ مَا بِهِ الْمَعْنَى يُنَاطُ كَالذِّكْرِ وَالَّذِينَ لَتَفْسِيرِ الصَّرَاطِ

٢- النوع الثاني

وصنفه الثاني : لذكر بعض ما تناول اللفظ من المعنى انتمى
لقصد تمثيل وتبيينه على نظيره ؛ فَ(ظالم) ^(١) قد ثقل
بأنه من الربا قد أكلا أو مانع الزكاة هو - مثلا -
فكُلُّ قَوْلٍ فِيهِ ذِكْرُ نَوْعٍ قَصِدَ شَمُولَهَا لِهَذَا النَّوْعِ
ومنه : " ذِي الْآيَةِ فِي ذَا نَزَلَتْ " فَلَا يُرَادُ أَنَّهَا قَدْ خُصِّصَتْ
بِهِ ، كَمِثْلِ آيَةِ اللَّعَانِ فِي ابْنِ أُمَيَّةٍ أَوْ الْعَجَلَانِ

تنبيهات تتعلق بأسباب النزول

وَاللَّفْظُ إِنْ عَمَّ فَلَمْ يَكُنْ يُخَصُّ بِمَنْ بِهِ أَنْزَلَ مَا لَمْ يَأْتِ نَصٌّ
٣٠- وَإِنَّمَا غَايَةُ ذَلِكَ أَنْ يُرَى بِنَوْعِهِ تَخْصِيسُ ذَلِكَ الْلفظِ جَرَى

(١) المراد : الظالم المذكور في قوله تعالى : " ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذَنْ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ " [فاطر : ٣٢] .

وهكذا في الأمر والنهي وذم
 مما يُعين سبب النزول
 يجئ للسبب أو لما دخل
 وإن يكن من صاحب العلم
 لمسند، وغيره: تفسير
 لكونها عقبه قد نزلت
 فلا تنافي بين الأسباب التي
 لكونها عقب تلك نزلت
 فذان صنفان؛ هما غالب ما
 وضده تناول النوع علم
 "ونزلت في ذا" من المنقول
 في صورة السبب عند من عقل
 تنازعوا؛ فالجعفي^(١) عنده انتهى
 أما إذا ما سبب أشيرا
 فمثل هذا مسند وفقا ثبت
 تناول اللفظ لها في الآية
 أو مرتين في النزول كررت
 يأتي له اختلاف من تقدما

٣- النوع الثالث :

٤- ومنه ما يكون لفظا محتمل
 (قسورة)^(٢) لذاك مع ضمائر
 فمثلها فيه يُراد المعنيان
 أو لفظ ما اشترك جاز أن يُراد
 أو لعموم ذي تواطؤ إذا
 وذا اشتركا أو تواطؤا نُقل
 (ثم دنا)^(٣) باللف والنشر اذكر
 أو ذا لتكرير النزول يستبان
 كما للاكثر الذي له أفاد
 لم يك للتخصيص موجب بهذا

(١) هو الإمام أبو عبد الله البخاري رحمه الله تعالى صاحب الصحيح .

(٢) قال تعالى : " كَانَهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنَفِرَةٌ (٥٠) فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ " [المدثر ٥٠-٥١] .

(٣) قال تعالى : " ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (٨) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى (٩) فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى (١٠) "

فالتنوع إذا إن قبل القولان
 إلا فلا ؛ كالقرء فالجمع امتنع
 فهو من النوع الأخير الثاني
 ولكن الترجيح فيه متبع
 ٤- النوع الرابع :

وربما قد عبّروا عن معنى
 وهنا بألفاظ تُفيد المعنى
 وقيل أن يأتي بلفظ واحد
 وهذا على الإعجاز أقوى شاهد
 كمثله : " أَوْحَيْنَا لَهُ " : أنزلنا
 وقيل : أعلمناه ما ذكرنا
 ٥- وذاك تقريبا ، وبالتضمين في
 أمثال ذا لا بالتيابة صرف
 (تيسل)^(١) : تحبس ، وقيل : ثرتهن
 كلاهما في قرب معنى ما وهن
 وجمع ما قالوا بهذا المرام
 أنفع ، والخلاف كالأحكام

الإشارة إلى بعض أسباب الاختلاف

والاختلاف لخفا الدليل
 أو للذهول عنه في المنقول
 أو غلط في فهم نص ، أو عدم
 سماعه ، أو لمعارض أهم^(٢)
 وقصدنا تبين مجمل هنا
 من دون تفصيل لما قد دوننا

الفصل الثالث :

الاختلاف في التفسير الذي مستنده النقل

(١) قال تعالى : " وَذَكَرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ " [الأنعام : ٧٠] .

(٢) أي : أرجح .

والاختلاف منه ما مُستندة
 فالعلم إما التقل عن مُصدق
 والنقل عن معصوم أو عن غيره
 وغالب الأخير ممّا قد قسم
 ٦٠- كلون كلب الكهف واسم من قيل
 فإنّ ذا طريقه النقل؛ فما
 وغيره ممّا أتى عن كعب،
 وغيرهم؛ ممّا روى أهل الكتاب
 إلا بحجة، كذلك ما نُقل
 وفي اختلاف التابعين النُبل
 وما أتى عن الصحابة وصحّ
 إذ احتمال النقل عن خير الورى
 ونقلهم قلّ عن أهل الكُتب
 لما عن التصديق قد نُهوا بما
 ٧٠- والقصد أن الاختلاف حيث لا
 كما روي من الحديث والأثر
 والقسم الأول الصحيح^(١) قد وجد
 نقل وما لغيره معتمدة
 وإما الاستدلال بالمحقق
 صحيح أم لا، أو سواه فآذره
 لعدم القيّد؛ فُضّل في الكلام
 في سورة الكهف ونحو ذا نُقل
 صحّح كاسم (خضر) قد علّمَا
 ونجل إسحاق السّري، ووهب
 للصدق والصدق فليس ذا انتساب
 عن بعض الاتباع بذّا الحكم شُمل
 لم تثبت الحجة فيما نُقلا
 منه على سواه - لاشك - رجح
 أو بعض من سمعه منه جرى
 وجزمهم بالقول عنهم أبي
 قال لهم أهل الكتاب فاعلمَا
 فيد ولا صحة فيه نُقلا
 من غير تصحيح له ممّن خير
 ما منه يُحتاج إليه واستند

(١) المراد بالقسم الأول: الذي يمكن معرفة الصحيح منه.

فيه على التفسير أو على الأثر
 فما إليه احتيج في ذي الملة
 مظهره صحيحة من سقم،
 في الباب ذا يكثر، من ثم نُقل
 عن أحمد الحبر؛ عنى: إسناداً
 إذ المراسيل بما قد كثرت
 وفي المغازي قدّم المدينة
 ٨٠- وجعلوا الأوزاعي أعلم به
 ومرجع التفسير أهل مكة،
 لحبرهم، ونجل مسعود الكمي
 قاعدة في تمييز صحيح المرويات من سقيمها
 ثم المراسيل إذا تعددت
 أو اتفاق دون قصدي؛ قطعاً
 فالنقل إما خطأ أو كذب
 فإن عري عن ذيك الوصفين
 ثم بذّا يُعلم صدق كل ما

كذا المغازي نقله منها اشتهر
 عليه ربي نصب الأدلة
 والنقل في المغازي والملاحم
 "ثلاثة ليس لها أصل" أصل
 عليهما التفسير فيه زادا^(١)
 عن الإمام الزهري والشّعيّ أتت
 فالشّام فالعراق فيه زينة
 من كل من عاصره ممّن نبّه
 فكوفة، ثمّت بالمدينة
 مرجعه، وزيد بن أسلم
 المرويات من سقيمها

طرقها وعن تواطئ خلّت
 بصحة فيها الذي لها وعى
 والثالث الصدق إليه يُنسب
 سَلِمَ للثالث دون مَين
 شمله الحد الذي تقدّمَا

(١) قال الإمام أحمد في رواية الميموني: "ثلاثة كتب ليس لها أصول: المغازي والملاحم والتفسير" أخرجه

الخطيب في جامعه.

كَمَثَلِ أَنْ يَرَوِي زَيْدٌ قِصَّةً
وَلَمْ يَكُنْ قَدْ تَوَاطَا عَلِيمٌ
٩٠- وَلَكِنْ اللَّفْظُ هَذَا مَا انضَبَطَ
فَاعْتَنَ وَاعْتَرَفَ بِهَذَا الْأَصْلِ
وَالْتَابِعُونَ مِثْلَ صَحْبِ الْمُصْطَفَى
وَأَيُّهَا يُخَافُ مِنْهُمْ الْغَلَطُ
فَابْنُ شَهَابٍ إِنْ يَقُولُ مَا غَلَطَا
وَرُبَّمَا الْغَلَطُ مِنْ بَعْضٍ يُرَى
وَجُلٌ مَا جَاءَ فِي الصَّحِيحِينَ وَقَا
لَأَنَّهُ مِنْ ذَا ، وَأَيْضًا أَجْمَعَتْ
فَقَبِلَ الْإِجْمَاعُ الْخَطَا أَوْ الْكَذِبَ
مَنْ ثُمَّ قَالَ جُلُّ أَهْلِ الْعِلْمِ :
١٠٠- إِنْ تَلَقَّى بِقَبُولٍ أَوْ عَمَلٍ
وَهَا هُنَا الْإِجْمَاعُ حَيْثُ قِيلَ بِهِ
فَسَيُّءُ الْحِفْظِ بِهِ يَسْتَشْهَدُونَ
أَشْيَاءَ فِيهَا قَدْ تَبَيَّنَ الْغَلَطُ
كَمَثَلِ : أَنَّ النَّارَ يُنْشِئُ الْعَلِيُّ

وَقَدْ رَوَى عَمْرُو نَفْسَ الْقِصَّةِ
بِالْعَادَةِ الصَّدَقُ لَمَّا جَاءَ فِي الْكَلِمِ
لِذَلِكَ الصَّحَّةُ فِيهِ تُشْتَرَطُ
لَأَنَّهُ يَدْخُلُ كُلُّ نَقْلٍ
تَعَمُّدُ الْكَذِبِ مِنْهُمْ مَا وَفَى
وَفِيهِمْ كَالزُّهْرِيِّ مَاهِرٌ ضَبَطَ
مَعَ سَعَةِ الْحِفْظِ فَذَا لَيْسَ خَطَا
فِي قِصَّةٍ ؛ يَنْقُصُ بَعْضَ مَا جَرَى
قَطْعًا لَدَيْنَا مِنْ مَقَالِ الْمُصْطَفَى
عَلَيْهِ الْأَمَّةُ وَمَا إِنْ أَخْطَأَتْ
يَجُوزُ فِي الْخَبَرِ ذَا بَعْدُ اجْتِنَبَ
خَبَرَ فَرْدٍ مُوجِبٍ لِلْعِلْمِ
أَمْتَنَا لَهُ عَلَى الْقَوْلِ الْأَجَلِ
إِجْمَاعٌ مِنْ حَدِّثَ لَا كُلُّ نَبَةٍ
وَمِنْ حَدِّثَ ثِقَةٍ يُضَعَّفُونَ
بَعَلَلٍ يَعْرِفُهَا مَنْ قَدْ ضَبَطَ

مَثَلُ الْإِسْلَامِ الْوَاحِدِ (١)
خَلَقْنَا نَهَا "وَذَا بَعْلِ الْعَلِيِّ"

وَالنَّاسُ فِي ذَا طَرَفَانِ : مُبْتَعِدٌ
وَالثَّانِ إِنْ وَجَدَ لَفْظًا عَنْ ثِقَةٍ
وَهَكَذَا الْكَذِبُ عَنْهُمْ جَرَى
إِذْ فِيهِ : " مَنْ صَلَّى لِرَكْعَتَيْنِ
عَنِ الْحَدِيثِ لِلْأَحَادِيثِ يَرُدُّ
أَخْذَهُ عَكْسَ الَّذِي قَدْ سَبَقَهُ
قَطْعٌ مِنْهُ مِثْلَ حَدِيثِ عَاشُرَا
كَانَ كَأَجْرِ أَنْبِيَا " بِالْمَنِّ (١)

الموضوعات في كُتُبِ التفسير

وَكُتُبُ التفسير فِيهَا جُمْلَةٌ
١١٠- "وَكُلُّ مَنْ أَوْدَعَهُ كِتَابُهُ
وَالْتَعَلَّبِي يُرَى عَلَى الْخَيْرِ النَّيْلِ
رَفِيقُهُ الْوَاحِدِي مِنْهُ أَبْصَرَ
عَنِ اتِّبَاعِ سَلَفٍ وَابْتِعَادَا
وَالْبَغْوِيُّ اخْتَصَرَ التَّعَالِي
وَكَثُرَتْ فِي كُتُبِ التفسيرِ تِي
كَذَا : " تَصَدَّقْ عَلَيَّ بِالْخَاتِمِ
وَمَا رُوي " لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ
مَوْضُوعَةٌ قَالَ إِمَامُ الْجِلَّةِ (٢) :
كَالْوَاحِدِيِّ مُخْطَبًا صَوَابُهُ "
فِي نَفْسِهِ لَكِنَّهُ حَاطِبٌ لَيْلٍ
بِالْعَرَبِيَّةِ وَلَكِنْ قَصَّرَا
عَنِ السَّلَامَةِ لَذَا مَا اعْتُمِدَا
مُجْتَنِبًا مَا فِيهِ مِنْ أَكَاذِبٍ
مِثْلَ صَرِيحِ الْجَهْرِ بِالسَّمَلَةِ
وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ " لِلْوَضْعِ نُمِي
عَلِي ، " تَعِيْنَهَا أذن " هَذَا الْهَادِي

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ الْقَيْمِ فِي الْمَنَارِ الْمَنِيْفِ ص ١١١ : " أَحَادِيثُ الْاِكْتِحَالِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَالتَّزْيِينِ وَالتَّوَسُّعِ وَالصَّلَاةِ
فِيهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فُضَائِلَ ؛ لَا يَصِحُّ مِنْهَا شَيْءٌ وَلَا حَدِيثٌ وَاحِدٌ ، وَلَا يَنْبَغُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهِ شَيْءٌ غَيْرُ
أَحَادِيثِ صِيَامِهِ وَمَا عَدَاهَا فَبَاطِلٌ " .

(٢) الْمَرَادُ بِهِ : الْحَافِظُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَالْبَيْتُ مَقْتَبَسٌ مِنْ أَلْفِيَّتِهِ فِي مَبْحَثِ الْمَوْضُوعِ ، رَقْمُهُ

وَكثُرَتْ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ تِي
كَذَا : " تَصَدَّقْ عَلَيَّ بِالْخَاتِمِ
وَمَا رُوي " لِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ
مِثْلُ صَرِيحِ الْجَهْرِ بِالسَّمَلَةِ
وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ " لِلْوَضْعِ ثَمِي
عَلَيَّ ، " تَعِيَهَا أَذُنُ " هَذَا الْهَادِي

الفصل الرابع :

الاختلاف في التفسير الذي مستنده الاستدلال

وَالثَّانِ مِنْ أَسْبَابِ الْاِخْتِلَافِ مَا
مِنْ غَيْرِ نَقْلِ ، وَالْخَطَا فِيهِ يَفِي
١٢٠ - حَدَّثَنَا ، أَوَّلَاهُمَا : مَنْ اعْتَقَدَ
ثَانِيَهُمَا : تَفْسِيرُ مَعْنَاهُ بِمَا
عَنْ نَظَرٍ فِي مُنْزِلٍ وَمَنْ نَزَلَ
فَالْأَوَّلُونَ رَاعَوْا الْمَعْنَى وَلَمْ
وَالْآخَرُونَ رَاعَوْا اللَّفْظَ فَقَطْ
مَنْ هَؤُلَاءِ يَكْثُرُ فِي احْتِمَالِ
وَالْأَوَّلُونَ يَكْثُرُ الْغَلَطُ فِي
وَأِنْ يَكُنْ نَظَرٌ مَعْنَى اسْبَقُ
ثَمَّتِ الْاَوَّلُونَ صِنْفَانِ : فَرِيقُ
وَالثَّانِ : قَدْ حَمَلَ لَفْظَ الذِّكْرِ
١٣٠ - وَفِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ : قَدْ يَكُونُ مَا
يُعْلَمُ بِاسْتِدْلَالٍ مَنْ تَقَدَّمَ
مِنْ جِهَتَيْنِ بَعْدَ عَصْرِ السَّلَفِ
مَعْنَى عَلَيْهِ حَمْلُهُ اللَّفْظَ وَرَدَّ
سَاغَ مِنَ اللَّسَانِ مُطْلَقًا ، عَمَى
عَلَيْهِ مَعَ مَنْ خُوِطِبُوا حِينَ نَزَلَ
يُوفَّقُوا لِمَا لَهُ اللَّفْظُ أَلَمْ
دُونَ تَأْمُلِ السِّيَاقِ ، وَالْغَلَطُ
لَفْظٍ لَمَّا رَاعَوْهُ فِي الْمَقَالِ
صِحَّةَ مَعْنَى مَا أَرَادُوا ، فَأَعْرِفِ
وَالْآخَرُونَ عَكْسَ ذَلِكَ حَقَّقُوا
يَسْلُبُ لَفْظَ الذِّكْرِ مَعْنَاهُ الْحَقِيقُ
مَعْنَى عَلَيْهِ لَمْ يَدُلَّ ، فَادِرِ
قُصِدَ مِنْهُ بِاطْلَاءٍ وَعَمَمًا

نَفِيًّا وَاثْبَاتًا ، وَفِي الدَّلِيلِ
وَقَدْ يَكُونُ حَقًّا الَّذِي قُصِدَ
وَذَا كَمَا وَقَعَ مِمَّنْ فَسَّرَا
قَدْ وَجِدَ الْخَطَا وَالْمَدْلُولِ
فَقِيَ الدَّلِيلِ وَحَدَّةَ الْخَطَا وَجِدَ
وَقَعَ مِمَّنْ يَشْرَحُونَ الْأَثَرَا

التَّوَعُّ الْأَوَّلُ : الْخَطَا فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ

أَخْطَأَ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ مَنْ
فَتَارَةً بِحَمْلِهِ اللَّفْظَ عَلَى
مِثْلِ الْخَوَارِجِ مَعَ الْمُرْجَةِ
وَالْقَدْرِيَّةِ مَعَ الْمُعْتَزَلَةِ
خَالَفَ فِي اعْتِقَادِ الْأُمَّةِ الْحَسَنِ
مَذْهَبِهِ ، وَتَارَةً تَأْوِيلًا
كَذَا الرُّوَافِضِ مَعَ الْجَهْمِيَّةِ
وغيرِهِمْ مِنْ سَائِرِ الْمُعْطَلَةِ

١ - تَفَاسِيرُ الْمُعْتَزَلَةِ

فَأَعْظَمُ النَّاسِ كَلَامًا وَجِدَالَ
قَدْ صَنَفَ التَّفْسِيرَ مِنْهُمْ أُمَمٌ
١٤٠ - فَهَؤُلَاءِ قَرَّرُوا أَصُولَهُمْ
الْعَدْلَ ، وَالتَّوْحِيدَ ، إِنْفَاذَ الْوَعْدِ
فَاعْتَقَدُوا التَّوْحِيدَ كَالْجَهْمِيَّةِ
وَالْعَدْلَ أَنَّ اللَّهَ مَا خَلَقَ جَلَّ
وغيرُ مَا شَرَعَ مَا أَرَادَهُ ،
عَنِ الَّذِي انْتَحَلَ أَهْلُ الْاِعْتِزَالِ
مِثْلُ الزَّمْخَشَرِيِّ ، وَقَبْلَهُ الْأَصَمُّ
فِي الْاِعْتِقَادِ ، وَهِيَ خَمْسٌ عِنْدَهُمْ :
وَبَيْنَ بَيْنَ (١) ، الْأَمْرُ وَالتَّهْيِ الرُّشِيدِ
نَفِيَّ صِفَاتِ اللَّهِ بِالْكُلِّيَّةِ
أَفْعَالٍ مِنْ خَلْقٍ ، سُبْحَانَ الْأَجَلِ
وَالسَّلَفِيُّ مُنْشِدًا إِنْشَادَهُ :

(١) أي : المترلة بين المترلنين .

"فما يشأ فينا يَكُنْ لو لم نَشَأ
هَذَا ، وإنفاذُ الوعيدِ القصْدُ به
رأيَ الخوارجِ عَنَوا بِالأمرِ
فَرائِهِمْ وَمَا بِهِ قَدْ فَسَّرُوا
مِنْ هَؤُلَاءِ حَسَنُ الْعِبَارَةِ
١٥٠- كصاحبِ الكَشَافِ حَتَّى إِنَّهُ
قالَ : وَقَدْ رَأَيْتُ مَنْ خَالَفَهُمْ
ولا يَكُونُ ما نَشَأَ مَالَمَ يَشَأَ" (١)

خُلُودُ عَاصٍ فِي الْعَذَابِ ؛ فَانْتَبَهْ
وَفَاسِقٌ : بَيْنَ الْهُدَى وَالْكَفْرِ
لَيْسَ عَلَيْهِ سَلَفٌ مُعْتَبَرٌ
يَدُسُّ مَا يَشَاءُ بِالْإِشَارَةِ
يُروِجُ الْباطِلَ دُونَ ظُنُّهُ
وَسَاقَ دُونَ دِرْيَةٍ مَقَالَهِمْ

٢- تفاسيرُ القَرَامِطَةِ والِرَّافِضَةِ

ثُمَّ الْقَرَامِطَةُ وَالْإِمَامِيَّةُ
فَفَسَّرُوا جَهْلًا سَمًا لِمَرْتَبَةٍ
كَقَوْلِهِمْ فِي " مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ " :
وَنَحْوِ ذَا مِنْ الْخُرَافَاتِ الَّتِي
وَتَارَةً لَفْظَ الْعُمُومِ تَقْصُرُهُ
فَقَوْلُهُمْ : " مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ " عُنِي
دَخَلْتَا مِنْ بَابِهِمْ عَلَانِيَةٍ
لَا يَقْضِي الْعَالَمُ مِنْهَا عَجَبَهُ
عَلَيَّ وَفَاطِمَةَ بِالتَّخْمِينِ
لَمْ يَكُنِ الْمَعْنَى لَهَا بِحَالَةٍ
عَلَى خُصُوصٍ لَفْظُهُ لَا يُشْعِرُهُ
بِهَا أَبُو بَكْرٍ شَدِيدُ الْوَهَنِ

٣- تَفْسِيرُ ابْنِ عَطِيَّةَ

وَابْنُ عَطِيَّةَ وَشَبِيهُهُ يُرَى
أَتَبَعَ لِلسُّنَّةِ لَكِنْ قَصَّرَا

(١) اقتباس من المقدمة العقدية لنظم مختصر خليل للشيخ محمد سالم بن عدود الشنقيطي رحمه الله

فِي تَرْكِهِ ثَقُلَ كَلَامِ السَّلَفِ
١٦٠- " وَاِبْنُ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ وَهُوَ أَجَلُ
مُدْعَى التَّحْقِيقِ فِي مَرَامٍ
وَإِنْ يَكُنْ أَقْرَبَ ، لَكِنَّ السَّلَفَ
مَعَ كَوْنِهِ لِابْنِ جَرِيرٍ يَقْتَفِي
مُفَسِّرٍ " (١) ، وَابْنُ عَطِيَّةَ اسْتَدَلَّ
قَرَرُهُ بِمَذْهَبِ كَلَامِي
مُقَدِّمٌ مَقَالَهُمْ عَلَى الْخَلْفِ
فَضْلُ تَفْسِيرِ السَّلَفِ وَحُكْمُ مَنْ خَالَفَهُمْ

فَكُلُّ مَنْ عَنِ نَهْجِ الْأَسْلَافِ عَدَلَ
وَقَصْدُنَا هُنَا مِنَ الْجَوَابِ
فَهُمْ بِتَفْسِيرِ الْكِتَابِ أَعْلَمُ
ثُمَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَنْ
وَقَصْدُنَا : أَنَّ الْخِلَافَ مَا اتَّسَعَ
لِذَاكَ ؛ فَاعْلَمَنَّ تَفْسِيرَ السَّلَفِ
ثُمَّ بِمَا نَصَبَهُ الْمَوْلَى الْخَلِيلُ
الْعَلِيُّ

مُبْتَدِعٌ ، وَالْاجْتِهَادُ فِيهِ زَلٌّ
بَيَانُ طُرُقِ الْعِلْمِ وَالصَّوَابِ
مِنْ كُلِّ مَنْ خَالَفَهُمْ وَأَقْوَمُ
خَالَفَهُمْ ذُو شُبُهَةٍ بِهَا افْتِئِنَ
إِلَّا بِأَسْبَابٍ أَطْمَهَا الْبِدْعُ
وَأَنَّهُ الْحَقُّ وَغَيْرُهُ جَنَفَ
عَلَى فَسَادِ قَوْلِهِمْ مِنَ الدَّلِيلِ

الدليل

(١) اقتباس من مقدمة نظم مراقبي الأواهِ إلى تدبر كتاب الله للشيخ أحمدو ولد محمد الشنقيطي رحمه الله

النوع الثاني : الخطأ في الدليل لا في المدلول

١٧٠- أما الذي يُخطئ في الدليل من غير أن يُخطئ في المدلول : فهو كثير في كلام الفقهاء وغيرهم ، بذكر معنى ما وهى لكن عليه الذكر معنى لا يدل والسلمي بنقل ذا النوع شغل^(١) وإن يبين فساده فقد دخل في قسمي الدليل مما قد بطل

الفصل الخامس : في أصح طرق التفسير

١- تفسير القرآن بالقرآن

إن قيل : ما أحسن بالتحرير أي : ما أصح طرق التفسير ؟ قيل : يُفسر القرآن بالقرآن لكون ما أجمل منه في مكان

(١) يعني : أبا عبد الرحمن السلمي في حقائق التفسير ، قال ابن الصلاح في فتاويه (١٩٦/١-١٩٧) : " وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر رحمه الله أنه قال : " صنف أبو عبد الرحمن السلمي حقائق التفسير فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر " ، وأنا أقول : الظن بمن يوثق به منهم أنه إذا قال شيئاً من أمثال ذلك ، أنه لم يذكر تفسيراً ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة المذكورة في القرآن العظيم ، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسالك الباطنية ، وإنما ذلك ذكر منهم لنظير ما ورد به القرآن ، فإنَّ النَّظِير يُدَكَّرُ بالنَّظِير ، فمن ذكر قتال النفس في الآية المذكورة فكأنه قال أمرنا بقتال النفس ومن يلينا من الكفار ، ومع ذلك فيا ليتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإيهام والالتباس والله أعلم " . وانظر : مجموع الفتاوى (٢٤٣/١٣) .

بُيِّنَ في آخر أو ما اختصراً بسط منه في مكان آخر

٢- تفسير القرآن بالسنة

وبعد السنة فهي شارحة له وعن معناه حقاً موضحه لذلِكَ قال الشافعي : " كُلَّمَا ١٨٠- منه ^(١) ، بل الوحي بها قد نزل دَلٌّ لئذا بجيد الإسناد قول مُعَاذٍ في جواب الهادي

٣- تفسير القرآن بأقوال الصحابة

وبعد ذا أقوال صحب المصطفى إذ شاهدوا تتريله دون خفا وبرزوا فهمًا وعلمًا وعمل لا سيما كبارهم فهم أجل

(١) قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى : " كُلُّ ما حكم به رسول الله ﷺ فهو ممَّا فهمه من القرآن " ، وقال : " جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة ، وجميع السنة شرح للقرآن " . قال السيوطي في «الإتقان» (٣٣٠/٢) : " ويؤيد هذا قوله ﷺ : " إني لا أحل إلا ما أحل الله ، ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه " أخرجه الشافعي في «الأم» (١٦٥/١) .

كَاخْلَفَا وَتَجَلَّ مَسْعُودِ الْأَبْر^(١) والبحر في التأويل شأنه اشتهر^(٢)
فَعَنْهُمَا قَدْ أَكْثَرَ السُّدِّيَّ الْكَبِيرَ^(٣) وَهَبَهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مُسْتَنِيرَ
إِذْ صَحَّ : "حَدَّثُوا"^(٤) ، لَذَا ابْنُ عَمْرٍو حَدَّثَ مِمَّا حَازَهُ مِنْ وَقَرِ

قاعدة في الإسرائيليات في التفسير

وَهِيَ تُذَكَّرُ لِلإِسْتِشْهَادِ بِهَا فَقَطْ مِنْ دُونِ الإِعْتِقَادِ
أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ : مَا عُلِمَ صِحَّتُهُ وَمَا لَعَكِسِهِ انْتَمَى
وَالثَّلَاثُ الْمَسْكُوتُ عَنْهُ وَمَضَى غَالِبُهُ لَيْسَ يُفِيدُ غَرَضًا

١٩٠-والخلف عن أهل الكتاب مستبين
كلون كلب الكهف ، مع أسمائهم
في مثل ذا نقل الخلاف جائز
بيّن في الآية ما هو الأدب
من ذكر الأقوال وإثبات الأصح
وما سواه ناقص ؛ كمن ذكر
فقد تكثر وضع الزمان
في ذا ، وقد جاء عن المفسرين
وأين كان الكهف ، مع عدتهم
و"سيقولون"^(١) لذاك رامز
في ذا المقام مرشدا لما وجب
وعكسه ، وفيد خلف قد وضح
عدة أقوال إلى قول ثقر
أهمن الله الصواب حيث كان

٤ - تفسير القرآن بأقوال التابعين

وحيث لا يوجد ما تقدما
فمنهم مجاهد الذي سأل
وقال فيه الثوري : "حسبك به"^(٣)
٢٠٠-عكرمة ، قتادة ، والحسن
في اللفظ عنهم قد يجي التباين
رجع للتابع جل القدا
البحر عن تفسير كل ما نزل^(٢)
وكالسعيدين^(٤) ، عطاء النب
وغيرهم ومن قفاهم في السنن
مع اتحاد ما عني والفتن

(١) أخرج البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال : " وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ أَيْنَ أُنْزِلَتْ ، وَلَا أُنْزِلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنَا أَعْلَمُ فِيمَ أُنْزِلَتْ ، وَلَوْ أَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنِّي بِكِتَابِ اللَّهِ تَبْلُغُهُ الْإِبِلُ لَوَكَيْتُ إِلَيْهِ " .

(٢) الحبر البحر عبد الله بن عباس رضي الله عنه ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وَتُرْجَمَانِ الْقُرْآنِ بَبْرَكَةِ دُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَهُ حَيْثُ قَالَ : " اللَّهُمَّ فَفَهِّهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ " وَأَخْرَجَ ابْنُ جُرَيْرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه : " نَعَمْ تُرْجَمَانِ الْقُرْآنِ ابْنُ عَبَّاسٍ " .

(٣) إسماعيل بن عبد الرحمن السدي المتوفى سنة ١٢٨ رحمه الله تعالى ، ويلقب بالكبير تمييزاً عن محمد بن مراون المتهم بالكذب . قال الخليلي في الإرشاد (٣٩٨/١) : " وَتَفْسِيرُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّيِّدِيِّ فَإِنَّمَا يُسْنَدُهُ بِأَسَانِيدٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَرَوَى عَنِ السُّدِّيِّ الْأَثَمَةَ مِثْلَ الثَّوْرِيِّ وَشُعْبَةَ ، لَكِنِ التَّفْسِيرُ الَّذِي جَمَعَهُ رَوَاهُ عَنْهُ أَسْبَاطُ بْنُ نَصْرٍ ، وَأَسْبَاطُ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ ، غَيْرَ أَنَّ أَمْثَلَ التَّفَاسِيرِ تَفْسِيرُ السَّيِّدِيِّ " .

(٤) عن ابن عمرو رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قَالَ : " تَبْلُغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدَّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ " وَهُوَ فِي الْعِيَمِ

(١) يعني قوله تعالى : " سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ .. " الآية

(٢) قال مجاهد : " عَرَضْتُ الْمُصْحَفَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ مِنْ فَاتِحَتِهِ إِلَى خَاتَمَتِهِ أَوْفَقَهُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ مِنْهُ وَأَسْأَلُهُ عَنْهَا " .

(٣) قال سفيان الثوري : " إِذَا جَاءَكَ التَّفْسِيرُ عَنْ مُجَاهِدٍ فَحَسْبُكَ بِهِ " . أخرجه ابن جرير .

(٤) سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير رحمهم الله تعالى .

يُدرِكُ ذَا ، وخلافِ انْتَمَى^(١) "يحسبه الجاهل ما لم يعلم" (١)
شعبة قد قال : "مقال التابعين في الفرع ليس حجة بها لادين
فكيف في التفسير ؟" (٢) يعني إن فقد إجماعهم ، وخلفهم إذا وجد
للغة ، الوحي ، فمطلق اللسان أو قول الاصحاب الرجوع يستبان

٥ - التفسير بالرأي

ومطلق التفسير بالرأي حرام "من قال في القرآن" (٣) يكفي في المقام
والصحب فيه شدوا^(٤) ، ولو أصاب في قوله أخطأ في وجه الصواب
إذ قوله بالجهل كالحكم بذا وسمي القاذف كاذبا لدا

(١) اقتباس من أحد الشواهد النحوية . انظر : أوضح المسالك (١٠٦/٤) .

(٢) ذكره الخليلي في الإرشاد (٣٩٦/١) بلفظ : " رأي التابعين من قبل أنفسهم ربح لا يعتمد عليه ، وكيف في كتاب الله ؟ " .

(٣) في الحديث : " من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ " وفي الحديث الآخر : " ومن قال في القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار " ، والحديثان ضعفهما الألباني .

(٤) قال الترمذي عقب الحديث السابق : " هكذا روي عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أنهم شدوا في هذا في أن يُفسر القرآن بغير علم " . وأخرج ابن جرير عن عبيد الله بن عمر ، قال : " لقد أدركت فقهاء المدينة ، وإهم ليغلظون القول في التفسير منهم : سالم بن عبد الله ، والقاسم بن محمد ، وسعيد بن المسيب ، ونافع " .

"أي سماء" قاله الصديق^(١)
٢١٠- وذا على كيفية قد حملوا
وسئل الخبر عن " ألف سنة "
وابن المسيب يقول : " لا نقول
وابن يسار قال : " قف ثم انظرا
ومثل ذا عن علماء السلف
أما الذي قال بشرع أو لغة
لذا نرى الأقوال عمن قد وقف
وذا هو الواجب حين يسأل
و " لتبينه " (٢) مع " من سئل " (٣)
والبحر قال : " أوجه التفسير

والأب " ما عرفه الفاروق^(٢)
فالأب نبت ظاهر لا يجهل
فقال : " ما خمسين ألف سنة ؟ " (٣)
في الذكر شيئا^(٤) صح عنه ذا القول
ما قبل مع ما بعد إن تفسيرا^(١)
زجرا عن القول بلا علم يفي
فقوله له دليل شروعه
فيه من السلف إذ هو عرفت
يوجب ، والسكوت عما يجهل
على وعيد كاتم العلم بدل
أربعة تأتيك بالتحرير :

(١) أخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٨٤٢) عن إبراهيم التيمي أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله : " وفاكهة

وافكهة وأبا " فقال : أي سماء تظنني أو أي أرض تظنني إن أنا قلت في كتاب الله ما لا أعلم ! " .

(٢) وأخرج (٨٤٣) عن أنس أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر : " وفاكهة وأبا " فقال : هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب ؟ ثم رجع إلى نفسه فقال : إن هذا هو الكلف يا عمر " .

(٣) وأخرج عن ابن أبي مليكة قال : سأل رجل ابن عباس عن : " يوم كان مقداره ألف سنة " فقال له ابن عباس : فما " يوم كان مقداره خمسين ألف سنة " ؟ فقال الرجل : إنما سألتك لتحذني ! فقال ابن عباس : " هما يومان ذكرهما الله في كتابه ، الله أعلم بهما " . فكره أن يقول في كتاب الله ما لا يعلم .

(٤) أخرج ابن جرير عن سعيد بن المسيب : أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال : " إنا لا نقول في القرآن شيئا " .

هذه
الترقيم
هذه
هذه
في
المواضع
على
نبيها
وغيره
الله

٢٢٠- ما تعرف العرب من كلامها، وواضح تفسيره ما اشتبهها
ليس به يُعذر من قد جهله، وما به اختص الهداة الكاملة،
ثُمَّ ما غير العلي لا يعلم^(٤) والله وحده تعالى أعلم

الخاتمة

والحمد لله على إكمال نظم مُقدِّمة ذي الكمّال
شيخ الهدى الشهير بابن تيمية أدخله الله الجنان العلية
وعام (يشتهيه) في ذي القعدة تاسعه قد تم في (بريدة)
٢٢٦- ثُمَّ صلاة الله والسلام على النبي ومن تلا الختام

قاله بلسانه وكتبه بينانه العبد الفقير إلى رحمة ربه ورضوانه : محمد حماد بن أحمد
بن سيدي الجكني الشنقيطي

(١) أخرج أبو عبيد عن عبيد الله بن مسلم بن يسار عن أبيه قال : " إذا حَدَّثْتُ عَنْ اللَّهِ فَقِفْ حَتَّى تَنْظُرَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ " .

(٢) قال تعالى : " وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ " .

(٣) عن أبي هريرة ؓ : قال : قال رسول الله ﷺ : " مَنْ سُئِلَ عِلْمًا يَعْلَمُهُ فَكْتَمَهُ ، أُلْجِمَ بِلِحَامٍ مِنْ نَارِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ " أخرجه الترمذي وأبو داود .

(٤) أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال : " التفسيرُ على أربعة أوجه : وجهٌ تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحدٌ بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره " .